

أهمية الإصلاحات الاقتصادية وديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر

د. عمر شريف

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة "الجزائر"

charif_amor@yahoo.fr

ملخص:

نتيجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب التخطيط الموجه وما نتج عنها من اختلالات خاصة في مجال السياسة الصناعية، إلا أن هناك إنجازات قد تم تحقيقها في مجال توسيع الطاقة الاقتصادية وبناء قاعدة صناعية معتبرة. وللعوامل الخارجية دور كبير في هذه الاختلالات لأن الاقتصاد الجزائري يتصل بالتبعية للخارج ومن أهم هذه العوامل:

- تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية خاصة المصدرة للنفط.
- ضعف الطلب على صادرات الدول النامية.
- ارتفاع اسعار الفوائد الدولية خلال الثمانينات.
- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

وللحد من هذه المشاكل الاقتصادية، لجأت الجزائر إلى قيامها بعدة إصلاحات اقتصادية ذاتية ثم اللجوء إلى كل من الصندوق والبنك الدوليين لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي من أجل إعادة التوازن الاقتصادي وتأهيل الاقتصاد ومسايرة متطلبات البيئة الداخلية والخارجية تماشياً مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والاندماج فيها.

Abstract :

As result of state intervention in economic and serial life , beside oriented planning and the perturbations resulted from that especially in the field of industries yet , These has been achievements . In the field of expanding economic energy and built a considerable industrial base , some external factors have a role in these perturbations because the Algerian economy is so much dependant as foreign mistakes, these factors are :

- The depreciation of trade exchange conditions for developing nation , particularly oil exporters.
- The weak of demand on the exports of developing nation .
- The missing prices of international interests during the 1980 s .
- The decline of dollar.

To end these economic problems Algeria understood self economic reforms before asking help from the world bank and the IMF the application of readjusting program in order to maintain economic balance and qualify the economy to be update with the requirements of both internal and external environment , according to global economic changes.

مقدمة:

لقد اعتمدت الجزائر سياسة الصناعة الثقيلة لعقدين من الزمن تقريبا ، وقد نتج عنها اختلالات اقتصادية واجتماعية بسبب طبيعة الملكية والتخطيط الموجه وكذا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولكن هذا لا يعني بان السياسات السابقة للإصلاحات لم تنجز شيئا للاقتصاد الجزائري . ولكن في الحقيقة هناك انجازات في مجال توسيع الطاقة الاقتصادية وبناء قاعدة صناعية مهمة وغيرها .

مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986(الصدمة البترولية) بدأت الجزائر تعاني أكثر من صعوبات ومشكلات اقتصادية التي تتجلى في انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتزايد العجز في ميزانية الدولة ، وكذلك الارتفاع في حجم المديونية الخارجية وخدماتها ومعدل التضخم ، وتناقص معدل البطالة .

ولقد لعبت العوامل الخارجية دورا رئيسيا في هذه الاختلالات لان الاقتصاد الجزائري يتصف بالتبعية للخارج من حيث الصادرات والواردات .

وللحد من هذه المشاكل الاقتصادية ، لجأت الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية ذاتية أولا ، ثم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ثانيا لتطبيق برنامجي – التكييف والتعديل الهيكلي - . وهذا من اجل إعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات أولا ، ثم تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد وتأهيل الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يجعله أكثر قدرة على مسايرة متطلبات البيئة المحلية والخارجية ومسايرة المتغيرات الاقتصادية العالمية من اجل الاندماج أكثر في السوق العالمي بأقل تكلفة ممكنة .

ومنه نتبنى الإشكالية التالية :

ما دور الاصطلاحات الاقتصادية في تفعيل التنمية بالجزائر ؟

عليه تتمحور حل الإشكالية حول النقاط التالية :

أولا : الإصلاحات الاقتصادية ومضمون الإجراءات العملية لها

ثانيا : الإصلاحات الاقتصادية وتأهيل الاقتصاد الجزائري

ثالثا : التحديات التي تواجه طرق تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي

رابعا : الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري

أولا : الإصلاحات الاقتصادية ومضمون الإجراءات العملية لها :

إن الجزائر وفي بداية التسعينات كانت تنتهج ما يسمى بالنهج الاشتراكي والاعتماد بصورة كبيرة على القطاع العام وعلى التخطيط المركزي ، ولكن مع انهيار الاشتراكية وفشلها أدى إلى تراجع الاقتصاد الجزائري ودخلت في حلقة مفرغة ووصلت إلى طريق مسدود ، ناهيك عن تصاعد أزمة المديونية ، أضف إلى ذلك انخفاض أسعار النفط منذ 1986 وتقليص المداخيل من العملة الصعبة وبالتالي العجز في تمويل التنمية الاقتصادية ودخولها في أزمة حادة داخلية وخارجية . كذلك تزامن هذه الفترة بالتغيرات التي أحدثت في العالم وبروز خاصية أحادية القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها إلى اعتماد كل دول العالم على نهج قوى السوق في التنمية .

وعليه من أجل مواجهة هذه الصدمات الداخلية والخارجية لا بد للجزائر من تطبيق سياسات إصلاحية ذاتية ومدعمة من المؤسسات المالية الدولية . حيث اتضح أن سبب اللجوء إلى الإصلاحات الاقتصادية هو تصحيح الوضع القائم والمتمثل في مشكلات والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ، ويتعرض في نفس الوقت إلى تحديات خارجية لا بد من مواجهتها ، وفي نفس الوقت معالجة المعوقات الاقتصادية الأكثر إلحاحا

فيما تتمثل هذه المشاكل والتحديات الاقتصادية؟.

1- **وضعية الاقتصاد في الجزائر** : لقد حقق الاقتصاد الجزائري انجازات هامة خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تمثلت في بناء قاعدة صناعية قوية ، والقيام بمجهود كبير في مجال بناء السدود واستصلاح الأراضي وتوسيع شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وتوفير الغاز في الريف كما في المدن ، وجهود كبيرة فخي نشر التعليم في كافة أنحاء البلاد وفي تقديم الخدمات الصحية المجانية .

لكن الاقتصاد الجزائري يعاني اليوم من مشاكل جوهرية عديدة أهمها ما يلي :

- النمو غير المستدام للاقتصاد ، المعتمد اعتمادا كبيرا على أموال النفط التي تخضع لهزات في السوق العالمية .
- معدلات نمو سكانية عالية والتي تدفع بإعداد هائلة سنويا إلى سوق العمل
- بطالة عالية وتزايد في الفقر
- وجود قطاع عام ضمن هرم اقتصادي مرهق يمنعه من الحركة ومن اتخاذ القرار المستقل وقطاع خاص صغير متفتت ، يفتقد إلى الديناميكية اللازمة بمعنى قطاع عام غير مسيطر وذو كفاءة اقتصادية منخفضة .
- وجود نظام من الحماية العالية للصناعة الوطنية لا يتيح الفرصة للمنافسة وبالتالي يساهم في رفع التكلفة وتبني الإنتاجية ومن الصعب بمكان دمج منتجات هذه الصناعة في السوق العالمية

مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Issue 44, Year 7th , Jan.

- قصور في المعرفة والقدرات العلمية وفي القدرات التكنولوجية مترافقا مع تدني الخبرات البشرية مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية .
 - غياب القطاع المصرفي المتطور .
 - غياب المناطق الصناعية المتطورة .
 - قدرة تصديرية ضعيفة خارج قطاع النفط مما يوحى إلى عدم وجود صناعات تصديرية .
 - وجود نقص في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج .
- وهكذا فإن هذه المشاكل الاقتصادية تولدت عنها اختلالات في الاقتصاد الجزائري سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي .
- 2- التحديات الاقتصادية الخارجية:** يتعرض الاقتصاد الجزائري لتحديات خارجية تفرض عليه العمل المكثف والسريع لزيادة قدرته التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية وهذه التحديات هي:
- النظام الاقتصادي العالمي الجديد المسمى بتحرير كل من التجارة العالمية وتدفق رؤوس الأموال الخاصة بين الدول ، والذي يشكل تهديد للعديد من الدول النامية وخاصة تلك المنغلقة على نفسها .
 - الشراكة العربية-العربية والشراكة الأوروبية المتوسطية وهي الشركات التي ستسهل دخول الجزائر في نظام العولمة ، لكن ستفرض عليها تحديات خاصة تشابه من حيث الجوهر بتحديات نظام العولمة.
 - التحول إلى اقتصاد السوق ، الذي أسهمت وسائل الإعلام المختلفة مع المنظمات العالمية ، مع ضغوط الأزمة الاقتصادية في إشاعة ثقافة حرية السوق والترويج للفكر الليبرالي الاقتصادي الجديد الذي يقوم آليات السوق كبديل عن التخطيط والتوجيه المركزي الذي تتولاه الدولة ، كما تمت الدعوة لإقصاء الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية والاتجاه نحو الخصوصية بالنسبة لكل بلدان العالم⁽¹⁾
 - فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول النامية أحداث إصلاحات اقتصادية معينة ، كشرط من أجل الحصول على موافقتها بتنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية المعروفة بسياسات " التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي" تحت وطأة أزمته الاقتصادية وبهدف الحصول على تسهيلات اقتصادية ومالية تساعد على تصحيح الخلل في هيكلها الاقتصادية
- من الدراسة السابقة ، يتضح أن الإصلاحات الاقتصادية ترمي إلى إحداث الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية مع خلق بيئة إنتاجية تعمل على خلق القدرة التنافسية الدولية للصناعة المحلية تساعد على التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير بالاعتماد على



مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Jan. - Year 7th , Issue 44

الصناعات التصديرية ذات الميزة التنافسية العالية ، لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي باقل تكلفة واقتسام المكاسب في السوق الدولية.(2)

وكنتيجة فان الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تهدف بالضرورة التأثير في تلك العوامل التي سببت الأزمة والمتمثلة أساسا في اعتقادنا فيما يلي :

أ- إلغاء أسلوب التخطيط المركزي في توزيع الاستثمارات بين الفروع الإنتاجية المختلفة وتعويضه بأسلوب التخطيط التاشيري ، بمعنى أن يكون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بصورة غير مباشرة ، عن طريق رسم السياسات الاقتصادية والمالية على النحو الذي يؤثر في حوافز الأفراد ومواقعهم ويدفع الاقتصاد القومي نحو الأهداف التي تتفق ومتطلبات التنمية .ويترتب على الأخذ بأسلوب التخطيط التاشيري اتساع العمليات التي تعمل فيها آليات السوق وانكماش العمل البيروقراطي.(3)

ب-إعادة النظر في القطاع العام باعتباره لعب دورا مهما في أزمة الجزائر الاقتصادية والعمل على إصلاحه في ضوء التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة ، فقد رأينا العالم الاشتراكي قد اجتاحتته موجة إصلاحية عارمة(4)، ونفس الشيء حدث في الجزائر ، حيث التجربة التنموية التي دامت ما يقرب من عشرين سنة والمبنية على القطاع العام والتخطيط المركزي قد أدت إلى أزمة خانقة : بطالة وعدم الاستقرار السعري وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية ، واختلالات في الهيكل الاقتصادي وتراكم المديونية الخارجية وفشل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وبالتالي لا بد من إعادة النظر في القطاع العام وإصلاحه حسبما تقتضيه الظروف الحالية سواء الداخلية أو الخارجية .

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية وتأهيل الاقتصاد الجزائري :

إن الإصلاحات الاقتصادية أحيانا تتم دون اتفاق مع أي هيئة دولية ، حيث تلجأ الدولة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير واستعمال أدوات معينة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي بالاعتماد على الذات دون إبرام أي اتفاقيات كتمهيد لها . وتمثل بداية الثمانينات أولى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بالاعتماد على الوسائل الذاتية ، نظرا لتوسيع القطاع العام من جهة وضخامة المؤسسات الوطنية من جهة ثانية ، مما جعل من الصعوبة بمكان السيطرة عليها وإدارتها إدارة حسنة.

وهكذا فان الإجراءات والأدوات العملية للإصلاحات الذاتية في الجزائر يمكن تناولها من عدة جوانب والتي تعتبر في اعتقادنا كتمهيد للإصلاحات الواسعة النطاق والمدعومة من طرف الصندوق والبنك الدوليين ، والمتمثلة فيما يلي :

1- إعادة هيكلة المؤسسات :

الحقيقة أن التدابير التنظيمية المتخذة ، خلال المخطط الخماسي الأول والمتمثلة في إعادة هيكلة المؤسسات تهدف إلى رفع مستوى التسيير وتحسين معدل استغلال الطاقة الإنتاجية للجهاز الصناعي.

وفي اعتقاد الساهرين على تطبيق إعادة الهيكلة ، إن سوء التسيير وعدم التحكم في الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الصناعية خاصة ، وتشغيلها بطاقة إنتاجية متدنية يرجع إلى ضخامة هذه المؤسسات ، وبالتالي يجب تفكيكها وتقسيمها إلى وحدات صغيرة ، بمعنى تقويمها لتسهيل أمور تسييرها وجعلها مختصة أساسا بوظيفتها الإنتاجية التي هي الهدف من وجودها.(5)

وهكذا أعيدت هيكلة المؤسسات بين 1980-1984 لتحريرها من الضغوط الهيكلية التي عرفت بها في الماضي ومن ظواهر أخرى مثل: البيروقراطية والتدخلات الخارجية التي نمت حولها وشوهدت تسييرها بمعنى انه يجب إعطاء للمؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل تجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية ، وكذلك إتاحة للمؤسسة إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري الذي يحملها مسؤولية السوق سلبا أو إيجابا وتعمل وفق اقتصاد السوق.(6)

كما أن إعادة هيكلة شركات القطاع العام لا يعني جانب البنية العضوية فقط إنما يشمل إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات من أجل تحسين المردودية المالية العمومية .

وفي هذا السياق فقد صدر مرسوم 241/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980(7) والذي يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات وتمثلت هذه العملية في تفكيك هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة ، وتم تقسيمها حسب التخصص إلى مؤسسات اصغر حجما وتمخض عن هذا العمل رفع المؤسسات التابعة للدولة من 150 مؤسسة وطنية عام 1980 إلى 480 مؤسسة عام 1984 ، وامتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية والبلدية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة ولائية و 1079 مؤسسة بلدية(8) وكان الهدف من إعادة الهيكلة العضوية هو تعميم استعمال أدوات التسيير الناجحة على كافة الوحدات الاقتصادية المجزأة ، وتدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية . لقد تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس المعايير التالية:(9)

- التخصيص
- التقسيم الجغرافي
- التقسيم حسب وجود المركز الرئيسي

وهذا التقسيم كلف الدولة 48 مليار دينار أي حوالي 9 ملايين دولار

ولقد فرض هذا التقسيم على الدولة القيام بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المهيكلة حديثا ومساعدتها على مواصلة نشاطها الاقتصادي . ففي سنة 1981 تم إنشاء لجنة خاصة بالهيكلة المالية وذلك لدراسة أسباب اختلال التوازن المالي الذي تأتي منه المؤسسات العمومية ، والتي اقترحت مخطط نموذجي للتسوية قصير ومتوسط الأجل ، حيث كلف البنك الجزائري للتنمية (BAD) بإعطاء قروض جديدة لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات تهدف عموما إلى ما يلي:(10)



مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Jan. - Year 7th , Issue 44

- تحقيق التطهير المالي للمؤسسات
- عمل المؤسسة العمومية بالحساب الاقتصادي بدلا من الحساب الاجتماعي
- تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية
- استعمال محاسبة التكاليف لتقدير أسعار المنتجات التي تنتجها المؤسسات تبدا من الاعتماد على الدولة في وضع أسعار دون حساب التكلفة .
- توزيع الديون بين مختلف المؤسسات الناجمة عن الهيكلة العضوية والمؤسسة الأم وتقييما لنتائج تطبيق هذه السياسة، إن إعادة الهيكلة التي هي مصاريف إدارية متعلقة بالتجهيز الإداري وليست مصاريف إنتاجية ، وترتب عن كل ذلك أضعاف قدرتها الإنتاجية واختلال توازنها المالي من جديد .
- وهكذا تراكمت المشاكل المختلفة للمؤسسات العمومية المهيكلة وأفرزت أزمة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبلغت ذروتها مع انهيار أسعار النفط سنة 1986 والتي نتج عنها نقص في المواد المالية الخارجية الناجمة عن العجز المتراكم في الميزان التجاري ، بسبب أخطاء إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وانهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية .
- ولقد كان لأحداث أكتوبر 1988 الدور في التعجيل باتخاذ الإجراءات وتدابير أخرى من اجل إصلاح الوضع القائم وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني في اتجاه الحرية الاقتصادية والخصوصية .

2- استقلالية المؤسسات :

- إن الأزمة الاقتصادية التي شاهدها الجزائر ابتداء من 1986 ، حتمت عليها إحداث تحولات جذرية في الاقتصاد الوطني وإعادة تنظيمه لتعزيز اقتصاد السوق ومساهمة اكبر للقطاع الخاص فيه ، لكون أن الدولة عاجزة على تمويل المؤسسات الوطنية ، وبالتالي لا بد من استقلاليتها عن الوصاية واعتمادها على نفسها في التمويل وفي تسيير شؤونها المختلفة ، بسبب أن هذه الأزمة انجرت عنها اختلالات كبرى⁽¹¹⁾
- خلل في استراتيجيات التنمية ، حيث اعتمد على القطاع العام وهمش دور القطاع الخاص .
 - خلل في تسيير التجارة الخارجية من حيث الصادرات ، حيث تعتمد وبنسبة تفوق 95 % على المحروقات وعدم القدرة على تنويع الصادرات خارج المحروقات من جهة ، ومن جهة أخرى إن الاعتماد على الواردات في كثير من المجالات قد كرس صورة للتبعية بنسبة كبيرة .
 - خلل في تسيير التنمية الذي لم يحقق تنمية على كل المستويات بل كانت كل مرحلة تعتمد على جانب معين مع إهمال بقية الجوانب .



مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Issue 44, Year 7th, Jan.

ومن هذا المنطلق لا بد للمؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة ، أن تقوم بالدور القيادي في خلق الفوائض الاقتصادية وتوفير الوسائل المادية والمالية لتمويل التنمية وضمان مواصلاتها وتعويض الدولة في ذلك ، لكون أن هذه المرحلة شحت فيه الموارد المالية وعجزت عن تمويل المؤسسات العمومية .

وعليه فان المؤسسة الاقتصادية العمومية حان الأوان أن تعتمد على نفسها دون الحاجة إلى الوصاية أن تغطي عجزها المالي أو تملي عليها قراراتها ، بل العكس إن تدخل الدولة في شؤونها لفترة طويلة قد عرقل تسييرها وفرض عليها ضغوطات بيروقراطية حالت دون الارتقاء بالتسيير الاقتصادي إلى مستوى الفعالية اللازمة وخلق قدرة تنافسية محليا وخارجيا .

وفي هذا الإطار نجد أن الميثاق الوطني لسنة 1986 رسم الإطار الذي تندرج فيه قضية استقلالية المؤسسة حيث جاء في إحدى فقراته : " يجب منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص او على مستوى مساهماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة شاملة خاصة عن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير " (12)

ويقوم مبدأ الاستقلالية على إعطاء المؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل يجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من اجل استغلال طاقتها الذاتية . كما تتيح الاستقلالية للمؤسسات إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري.(13)

وحسب قانون 88-01 فان المؤسسة الاقتصادية العمومية شخص معنوي لها قانون خاص بشركة الأسهم أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، لها رأسمال اجتماعي واستقلالية مالية ، وتعمل وفق قواعد القانون التجاري بحكم العلاقات التعاقدية التي تستلزمها الاستقلالية ، كما أن هذه الأخيرة ستعطي للمؤسسة العمومية مجالا جديدا للمناورة والتحرك وتصبح وحدة نشاط حية وأداة ديناميكية فعالة تستعمل الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة لها استعمالا امثل في خلق وتوسيع الثروات الوطنية وتحقق أهدافها في ظل الأهداف العامة للخطة الوطنية للتنمية الشاملة.(14)

انطلاقا من هذا يبدو أن الهدف من استقلالية المؤسسة هو جعلها قادرة على تلبية حاجات السوق بالمنتجات المختلفة من اجل خلق مصدر التراكم للاستثمارات الممولة ذاتيا . كما يجب على المؤسسة أن تنطلق من مبدأ المردودية المالية أي بالاعتماد على الحساب الاقتصادي أولا وخلق قدرة تنافسية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة لمنتجاتها - لتجد مكانتها في الأسواق الداخلية والخارجية وتوفر النقد الأجنبي لها ، مما سينعكس هذا على المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني ورفع المستوى المعاشي للسكان وخلق مناصب شغل جديدة وزيادة القيمة المضافة الوطنية ، والاندماج بسهولة في الاقتصاد العالمي .

وتجدر الإشارة هنا أن عملية انتقال المؤسسة العمومية إلى الاستقلالية شهدت انحرافا كبيرا في تطبيق القوانين الخاصة بها في الميدان من جهة ، ومن جهة أخرى كون هذه العملية تمت في فترة عرف خلالها الاقتصاد الوطني جملة من الصعوبات :

- تصاعد ظهور التضخم بشدة

ندرة في الموارد المالية

- بداية ظهور اضطرابات في المحيط الاجتماعي وعلاقات العمل

وعلى الرغم من الأموال الباهظة المقدمة من طرف الدولة للقيام بعملية التطهير المالي للمؤسسات ، حيث وصلت في مراحل لاحقة عند نهاية 1996 مقدار 1076 مليار دينار ، إلا أن هذه الأموال المنفقة تمت بدون مقابل حقيقي حيث لم تساهم لا في تحسين تقنيات التسيير ولا في زيادة مستويات الإنتاج والتصدير.⁽¹⁵⁾

وهذه الوضعية أرغمت المؤسسات العمومية الاقتصادية على مواصلة الإصلاحات والدخول بالتدريج في حلقات أخرى منها : إنشاء صناديق المساهمة ، ثم الشركات القابضة العمومية وأخيرا الخوصصة كحلقة أخيرة من حلقات الإصلاح الاقتصادي في المؤسسة العمومية.⁽¹⁶⁾ وان استقلالية المؤسسة في الأخير ليست سوى حلقة من حلقات الإصلاح التي تعني كذلك النقد والقرض وتوجيه الاستثمارات والأسعار والتجارة الخارجية . التي شرعت الجزائر في تنفيذها بعد إصدار النصوص التشريعية اللازمة لذلك .

3- الإصلاح المالي والنقدي في الجزائر :

استجابة لتطوير وتزايد متطلبات الاقتصاد الوطني من التمويل ، كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دورا نشيطا في تعبئة الموارد وتخصيصها . بمعنى لا بد من إصلاح مالي ونقدي لمواكبة الإصلاحات الجارية في القطاعات الأخرى .

فأول الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق ، هو إصدارها لقانون بنكي جديد والخاص بقانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض . والذي يهدف إلى إصلاح جذري للمنظومة المصرفية ، محددًا بوضوح دور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي . كما تم إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة ومرافقتها تماشيا مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.⁽¹⁷⁾

كما تم إقرار تقليص دور الخزينة المتعاطف في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية ، إلا أن هذا القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك .

أ- الإصلاح المالي لسنة 1988 :



مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Jan. , Year 7th , Issue 44

نظرا للنقائص والعيوب المتعلقة بقانون 1986 ، اتضح انه غير ملائم للوضعية الاقتصادية ولم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات في 1988 . ولذا تم تعديله بالقانون 06/88 المؤرخ في 12/01/1988 والذي اقر استقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الآتي:⁽¹⁸⁾

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات
- اعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي. وبالتالي خضوع نشاطه لمبدأ الربحية والمردودية .
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية ، أن تقوم بعملية التوظيف المالي لنسبة من أصولها المالية في شراء أسهم وسندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه .
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجا إلى الجمهور من اجل الاقتراض على المدى الطويل ، كما يمكنها أن تلجا إلى طلب ديون خارجية .

وبما أن الجزائر مقبلة على الانتقال إلى اقتصاد السوق ، فان هذا يتطلب إيجاد قطاع مصرفي متطور وفعال يتماشى مع متطلبات هذه المرحلة . لذلك واصلت الجزائر في إصلاحاتها الاقتصادية والمالية ، وتجسدت في منح البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989، بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها. كما تم اتخاذ قرار في 1987 بانسحاب الخزينة من عمليات التمويل للاقتصاد ، بحيث تقتصر مسؤوليتها على تمويل الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الإستراتيجية فقط.⁽¹⁹⁾

وخلال الفترة 1987-1988 اتخذت إجراءات أخرى لزيادة المنافسة : وكان أهمها إلغاء الحكومة لقرار تخصيص بنوك معينة يتعامل معها العملاء على أساس نشاطهم القطاعي والسماح للمؤسسات المالية بان تتعامل في مجالات مختلفة .

ب- قانون القرض والنقد (1990) :

في إطار تحديث وإصلاح النظام المصرفي، تمت المصادقة على قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ، ويعتبر أهم حدث ميز النظام المصرفي والمالي ابتداء من 1990.⁽²⁰⁾ والذي وضع النظام المصرفي والمالي في الجزائر على مسار تطور جديد تميز بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس صحيح الوضعية المالية للبنوك وإبراز دور النقد والسياسة النقدية .

ويهدف هذا القانون عموما إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها . بمعنى يجب أن يكون القطاع المالي يلعب دورا نشيطا في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها. ويتم هذا التحول وفق ما يلي :

- جعل أدوات السياسة النقدية تتماشى وفق قواعد السوق

- تحرير أسعار الفائدة
 - التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي
 - اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف
 - إنشاء سوق نقدية ومالية حقيقية (البورصة)
- وأولى بؤادر التحول بالنسبة للنظام المصرفي بدأت في عام 1990 بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:⁽²¹⁾
- 1- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية وفي هذا الإطار يلاحظ انه أجريت إعادة تنظيم إدارية على البنك المركزي حتى يقوم بمهامه الجديدة بدون بيروقراطية وسمي " بنك الجزائر".
 - 2- إنشاء مجلس النقد والائتمان ، والذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر وهو المسؤول على وضع وصياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسة النقدية ، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر ، ويضم نواب المحافظ الثلاثة ، بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين من الحكومة .
 - 3- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الحكومة والنظام المالي .
 - 4- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي .
 - 5- إن الدخول في اقتصاد السوق وتحرير النشاط الاقتصادي تحول لا يخص فقط الميكانيزمات الداخلية للدولة (الأسعار، الأجور ، معدلات الفائدة ،...) وإنما يخص أيضا ميكانيزمات خارجية كتحرير رؤوس الأموال والتجارة الخارجية وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية .
- وفي هذا السياق يلاحظ أن قانون النقد والقرض قد فتح أبواب الاقتصاد الجزائري أمام المستثمر الأجنبي وهذا بهدف الارتقاء وزيادة حجم الإنتاج وتنويع المنتجات وتوسيع الاستثمارات الداخلية المرتبطة بحركات التجارة الخارجية .
- كما أن هذا القانون قد أقر تحرير سعر الفائدة وتحويلها إلى معدل فائدة حقيقي موجب ، وهذا بإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك .
- وهذا سيؤدي إلى إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعاليته ، بالرفع من إنتاجية رأس المال ، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.⁽²²⁾

مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Jan. , Year 7th , Issue 44

وأیضا هذا القانون سمح بتنوع المحيط المصرفي الوطني بانفتاحه على بنوك خاصة جديدة وطنية وأجنبية.

إذا يبدو أن قانون النقد والقرض لعام 1990 قد أعطى لبنك الجزائر مسؤولية الاهتمام بالسياسة النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي ، وألغى التمويل المباشر من الحزينة لاستثمارات المؤسسات العامة الجيدة .

وهكذا فبصدور النصوص القانونية لعام 1988 المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية ، وكذا قانون النقد والقرض لسنة 1990 ، أصبحت البنوك مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة ، تخضع كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى إلى معيار المردودية وذلك في إطار احترام قواعد التسيير المحدد من طرف البنك المركزي الذي له صلاحية المراقبة على البنوك التجارية .

وعموما فان الإجراءات السابقة الذكر الخاصة بقانون النقد والقرض وإصلاح الجهاز المصرفي عموما ستعمل على تقديم تسهيلات ائتمانية من البنوك للمؤسسات الصناعية للسير قدما نحو اقتصاد السوق والمنافسة ، كما سيثجع على إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتقديم قروض لها ويمكن أن تحول منتجاتها إلى السوق الخارجية وبالتالي إنشاء صناعات تصديرية وفق المعايير الدولية.

ثالثا : التحديات التي تواجه طرق تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي :

بعد فشل المحاولات الأولى للجزائر في عملية التكيف الهيكلي في القضاء على الاختلالات ووضع الاقتصاد على مسار النمو القابل للاستمرار ، وعرفت الصناعات التحويلية ركودا وانخفاض الإنتاج في جل القطاعات تقريبا ، وبلغ معدل النمو السنوي في الفترة المتراوحة بين 1990-1994 حوالي 1.6% إضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ، حيث وصل العجز في الميزانية إلى 13.7% من الناتج المحلي سنة 1988 نتيجة لعدم تمكن التخفيضات في الإنفاق الحكومي من تعويض انخفاض الإيرادات

وهذا ما جعل الدولة تلجا إلى طريقتين لسد العجز في غياب سوق مالية :

- قامت بالإصدار النقدي الجديد دون غطاء .
- اللجوء إلى الإقراض من الخارج مما عمق في تراكم الديون الخارجية التي بلغت أكثر من 34 مليار وهذا أدى بطبيعته إلى تعميق العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى حوالي 73% وفي المقابل ارتفع التضخم إلى 29% سنة 1994 أما نسبة البطالة التي بلغت في سنة 1987 إلى 17% فقد ارتفعت عام 1996 إلى 27%.⁽²³⁾ كما أن الديون العمومية كانت تمثل في عام 1993 ، 99% من المنتج الداخلي الخام.⁽²⁴⁾

مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Jan. , Year 7th , Issue 44

وعليه لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتدعيمها في إصلاح الوضع الاقتصادي القائم .

1- اتفاقيات الجزائر مع المؤسسات الدولية :

وفي هذا الإطار يلاحظ أن التجربة الجزائرية بالنسبة للإصلاحات المدعومة بالمرحلة التالية :

أ- الاتفاقية الأولى (30ماي 1989) STAND-BY1 :

أبرمت الجزائر أول اتفاق (STAND-BY1) مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 والتزمت بتحقيق الشروط التالية:⁽²⁵⁾

- إتباع سياسة نقدية حذرة وأكثر تقييدا
- تقليص العجز في الميزانية العامة
- متابعة خفض سعر الصرف(تخفيض الدينار مقابل الدولار)
- العمل على بداية تحرير الأسعار .

وعلى ضوء هذه الاتفاقية ولاحقاتها تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري .

فبدأت خلال عام 1989 أول خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات الأخرى . حيث تم تقليص تشكيلية السلع التي تحدد الدولة أسعارها .

وتمكنك الجزائر بموجب هذا الاتفاق من سحب غير مشروط من حصتها مبلغ 623 مليون وحدة سحب خاصة (وحدة السحب الخاصة تساوي 1.456234 دولار أمريكي) كما استفادت من قرض قيمته 886 مليون دولار.⁽²⁶⁾

ب- الاتفاقية الثانية (3جوان 1991) STAND-BY2 :

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق الأول ، اتجهت الجزائر من جديد إلى الصندوق النقدي الدولي لإنقاذها من الأزمة والاستعانة بوصفته وهذا بإبرام اتفاق ثاني معه في جوان 1991 STAND-BY2



مجلة علوم إنسانية WWW.UJUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Jan. - Year 7th , Issue 44

والذي يقدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا بمقدار 400 مليون دولار يتم استهلاكه على أربعة دفعات. وأبرمت أيضا في نفس الوقت اتفاقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه الجزائر على قرض بقيمة 350 مليون دولار يخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.⁽²⁷⁾ ويتم الاتفاق الثاني تحت الشروط التالية:⁽²⁸⁾

- تحرير التجارة الخارجية
 - إصلاح طريقة تسيير الجهاز المالي المطبقة ، واستقلاليتها عن الخزينة تدريجيا.
 - تخفيض قيمة العملة الوطنية وإخضاعها للسوق الحرة
 - تحرير الأسعار بصورة كبيرة
 - إصلاح النظام الضريبي والجمركي
 - التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة
 - التقليل من تدخل الدولة
- ولتحقيق الشروط السابقة اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات كما بينت الدراسة سابقا ، منها:
- إصدار مرسوم في فيفري 1991 لتسهيل تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار في أبريل من نفس السنة .
 - إصدار قانون النقد والقرض في أبريل 1990 من اجل استقلالية البنك المركزي عن الخزينة العمومية وتحرير سعر الفائدة .
 - البدء بالعمل بنظام الأسعار الحرة والذي مس الكثير من السلع .

2- برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (11 افريل 1994-31مارس 1985) :

في بداية عام 1994 طرا تدهور آخر في الاقتصاد الجزائري ، فالسياسات المتبعة سابقا قد فشلت في تحقيق أهداف الاتفاقيات السابقة الذكر ، كما أن أسعار البترول عرفت تدهورا ، واضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي ، وحضي بقبوله في ماي 1994 ويشمل برنامج المساعدة على برنامج للتثبيت والاستقرار الاقتصادي وهو قصير المدى ، وهذا من خلال عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة .

وكان برنامج الإصلاح القائم منذ 1994 يهدف إلى تحقيق ما يلي:⁽²⁹⁾



مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Jan. - Year 7th , Issue 44

- وضع إستراتيجية تنموية تقوم على فكرة توزيع النمو بين القطاعات الحساسة وذات الأولوية الاقتصادية كقطاع السكن والصناعات الصغيرة والمتوسطة بغرض تحقيق أهداف هذا البرنامج .
 - رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض البطالة تدريجيا
 - التحكم في التضخم ومقارنته بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين 3% و 4%
 - المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من هذه التصحيحات الهيكلية.
 - استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي
 - تخفيض سعر صرف الدينار في افريل 1994 بنسبة 40.17% ($1S = 36DA$) في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار .
 - تخفيض عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف ، تجميد الأجور ، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية .
- ويبدو من هذه الشروط والإجراءات المطبقة سيكون لها تأثير على الفئات الاجتماعية الضعيفة خاصة من خلال تخفيف تأثير خفض سعرا لـ صرف وإلغاء إعانات الدعم العامة ، وعليه فقد شرعت الجزائر خلال عام 1994 في إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي، كما صاحب تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي إعادة جدولة الديون العمومية والخاصة بسنتي 1994 و 1995 حيث تم توفير حوالي 16 مليار دولار مما سمح بإزالة الضغوطات المالية الداخلية والخارجية⁽³⁰⁾

3- برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1998) :

إن الاتفاقات السابقة كانت تهدف بالأساس إلى إحداث استقرار اقتصادي كلي بإدارة الطلب الكلي ، وبالتالي تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي واحتواء التضخم . بينما يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار ، بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي الخدمي وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط وهذا بإقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسهيل العملية الإنتاجية في القطاعين العام والخاص والعمل على إعادة الهيكلة في البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني .

ففي مجال الاستقرار الاقتصادي فان برنامج التكيف الهيكلي عمل على الاستمرار في الإجراءات السابقة المتعلقة ببرنامج التثبيت الاقتصادي بالاعتماد على⁽³¹⁾.

مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Jan. - Year 7th , Issue 44

- مواصلة رفع الدعم للأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات في نهاية فترة البرنامج .
- تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض .
- تحرير أسعار الصرف لتتحدد وفق قوى السوق .
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول

إذا مجال الاستقرار الاقتصادي يعتمد على إدارة الطلب الكلي المتضمن أي الحد من الطلب المحلي للسياسات النقدية والمالية والسعرية المتبعة . وفي هذا السياق اعتمدت الحكومة أساسا على التصحيح المالي القوي الذي رافقه تقييد وتخفيض للنفقات العامة خاصة النفقات على الصحة والتعليم أيضا بالنسبة للأجور وإعانات الدعم والاستثمارات ، مع إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة ، وتقليص الإعفاءات الضريبية وتطبيق الأسعار الحقيقية على سلع وخدمات القطاع العام .

وكان الانضباط المالي بمثابة الدعامة للسياسة المتشددة التي نتج عنها تخفيض نسبة السيولة من 49% في عام 1993 إلى 36% في عام 1996 ، مؤديا بذلك إلى إزالة الزيادة في السيولة أي تخفيض في الكتلة النقدية⁽³²⁾ كما تم تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى قيمتها الحقيقية كما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01) تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي :

1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
21.83	23.34	35.09	47.68	54.77	57.73	58.74	66.64	75.26

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات الموقع : www.ons.dz

كما أدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسة إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة ، وقد تطورت أيضا أسعار الفائدة على إقراض بنك الجزائر للبنوك التجارية . ذلك أن أسعار إعادة الخصم التي منحت معاملة تفضيلية لقطاعات معينة حل محلها سعر موجب عام 1992 ، والغى الحد الأقصى على أسعار الفائدة في سوق المال في أبريل 1994 . إذ تم زيادة سعر الفائدة الذاتية والمدينة بغرض تشجيع الادخار من جهة والحد من القروض المصرفية الموجهة للقطاع العام. وتم إلغاء الدعم الحكومي عن السلع ذات الاستهلاك الواسع ، وزيادة أسعار الطاقة تحت دعوى ترشيد استهلاكها .



رابعاً : الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري:

1- التأثير على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية :

ومن خلال تطبيق هذه الإجراءات والسياسات يبرز الواقع الاقتصادي ان الاقتصاد الوطني قد حقق نتائج لا بأس بها على مستوى الاقتصاد الكلي ، وان كان للعوامل الخارجية دوراً أساسياً فيها .

- انخفض معدل التضخم من 38.5% سنة 1994 إلى 21.7% سنة 1995 ثم 18.7 سمة سنة 1996 ليصل إلى 5.1% سنة 1998.⁽³³⁾

- يسجل أيضاً انخفاض العجز في الميزانية العامة من 8.7% من الإنتاج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 وإلى 1.4% سنة 1995 . بينما سجل فائض قدره 3% في 1996 و 1.3% سنة 1997.⁽³⁴⁾

- انخفاض ي سعر صرف الدينار ، فمن 36 دج /الدولار سنة 1994 إلى حوالي 58 دج للدولار سنة 1998 ، اي انخفاض بنسبة 61%.⁽³⁵⁾

- كما سجل الميزان التجاري فائضاً قدره 5.6 مليار دولار خلال سنة 1997.⁽³⁶⁾

- أما على مستوى ميزان المدفوعات فقد عرف هو الآخر تحسناً سمح بمضاعفة احتياطات الصرف التي بلغت نهاية 1996 حوالي 4.23 مليار دولار إلى 8.9 مليار دولار في 1988.⁽³⁷⁾

- كما أن نسبة النمو للناتج الداخلي الخام عرفت تطوراً خلال سنوات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي فبعد أن كانت نسبة النمو تعادل (-2.1%) في سنة 1993 أصبحت 4.6% في عام 1998.⁽³⁸⁾

- وفيما يخص المديونية الخارجية فإنها تراجعت بين 1997 و 1998 بحوالي 750 مليون دولار أي 30 مليار دولار مقابل 32.4 مليار دولار ، وتراجعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 48.47% عام 1994 إلى 31.48% في 1996 .

ما يلاحظ من المعطيات والبيانات الإحصائية السابقة أن الاقتصاد الوطني قد حقق نتائج لا بأس بها بالنسبة للتوازن الاقتصادي الكلي بعد الانتهاء من تطبيق البرنامج ، وان كان للعامل الخارجي (تخفيف المديونية من خلال إعادة الجدولة ، ارتفاع الكميات المنتجة من البترول ، وارتفاع أسعار البترول في السوق الدولي) دوراً أساسياً في ذلك .

أما على مستوى إدارة العرض المتمثلة في زيادة الإنتاج وتطويره وتحسين استغلال عوامل الإنتاج ورفع معدلات استخدام قدرات الإنتاج للصناعات المختلفة وتحويل هيكل الإنتاج القومي نحو التصدير، فيلاحظ من خلال الدراسة التقييمية حول الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي أن الانكماش أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية . وان القطاع المتضرر هو القطاع الصناعي ، وظلت معدلات

استخدام قدراته الإنتاجية متدنية للغاية ، واستمر العجز المالي لمعظم المؤسسات، وهذا ما سنكشف عنه في النقطة الموالية⁽³⁹⁾.

2- مجال التعديل الهيكلي (إدارة العرض) :

إن بعض الإجراءات السابقة الذكر الخاصة بإدارة الطلب لها تأثير بارز على جانب العرض وذلك من خلال إعادة توجيه أو تخصيص الموارد المحلية . وان الإجراءات المتعلقة بإدارة العرض تهدف إلى القيام بإعادة هيكلة البنية المالية والإدارية والنقدية للمؤسسات الإنتاجية العمومية خاصة للارتقاء بقدرتها الإنتاجية ولإعدادها للدخول في النظام الاقتصادي العالمي . حيث تم الاعتماد على الإجراءات اللازمة للتصحيح الهيكلي للمؤسسات الصناعية أو ما يسمى بإعادة الهيكلة الصناعية .

وعموما يمكن القول أن سياسات العرض تهدف إلى رفع حجم السلع والخدمات المعروضة عند أي مستوى للطلب المحلي . وتتضمن هذه السياسات إلى رفع الإنتاج وتحسين معدلات استخدام عوامل الإنتاج والطاقت الإنتاجية ، وتتضمن كذلك سياسات تخفيض الاختلالات التي تسببها صلابة الأسعار ، الاحتكار ، الضرائب ، الدعم ، والقيود على التجارة .

كما تشمل إجراءات تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، ويتم ذلك بواسطة سياسات ترويج الادخار والاستثمار وكذلك سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والديون والمساعدات الخارجية.

وعلى الرغم من أهمية سياسات العرض في تحسين تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو ، فإن أثرها يظهر على المدى الطويل ، فإجراءات القضاء على الاختلالات في نظام تخصيص الموارد والأسعار النسبية تتطلب مرور وقت طويل لتظهر آثارها على الصادرات والإنتاج .

وبالنسبة لآثار برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي باعتباره قطاع رائد في فترة التخطيط ، تبدو غير مرضية في المدى القصير خلال فترة التخطيط ، تبدو غير مرضية في المدى القصير خلال فترة تطبيق هذا البرنامج .

أ- على مستوى الإنتاج :

فقد هبط مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة بين 1994 و 1997 وانخفض مؤشر إنتاج الصناعات التحويلية التي تشكل هيكل الإنتاج العصري بما يقارب 21 نقطة فيما بين التاريخين المذكورين . وعلى مستوى قطاع النشاط في الصناعات التحويلية نجد:⁽⁴⁰⁾

- إن الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية أكثر الصناعات تضررا ، حيث انخفض مؤشر الإنتاج فيها 68.2% سنة 1994 إلى 46.8% في سنة 1997 .

مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Issue 44, Year 7th , Jan.

- الكيمياء والبلاستيك والدواء : انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي فيها من 94.3% إلى 79.9% خلال 1994 و 1997 .
- النسيج : انخفض فيها مؤشر الإنتاج من 82.5% سنة 1994 إلى 48.6% سنة 1997.
- الجلود: انخفض فيها مؤشر الإنتاج من 53.5% عام 1994 إلى 23.7% عام 1997.

إن التراجع في الإنتاج بالنسبة لمعظم الصناعات التحويلية ، يرجع إلى ظروف المرحلة الانتقالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بالتحريك الاقتصادي أي تحرير الأسعار ، تحرير التجارة الخارجية ، تحرير قيمة الدينار والمنافسة الأجنبية . وكذلك فإن المؤسسة الصناعية العامة او الخاصة لم تنتهياً بعد لمواجهة هذه المرحلة ، حيث تواجه صعوبات مالية بسبب انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار الفائدة البنكية وضغوطات ضريبية وجمركية ، ناهيك عن المنافسة من طرف المنتجات الأجنبية المستوردة .

وعموما تواجهها ضغوطات بيروقراطية وتنظيمية مما أدى ببعضها إلى عدم الاستمرار وغلق أبوابها والانسحاب من السوق ، اضافة إلى ضعف التأطير وضعف التسيير قد اثر على عدم التحكم في الإنتاج وارتفاع التكاليف وتدني الجودة . ولكن بالمقابل سجلت فروع الطاقة والمحروقات نموا مطردا ، كما ان فرع مواد البناء سجل نموا في الإنتاج ولو بدرجة اقل من فروع الطاقة والمحروقات .

ب- الجانب المالي :

نسلج المكشوف المالي الكبير الذي تقاوم بسبب الأعباء المالية الكبرى ، خاصة مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، حيث نلاحظ في الواقع وجود علاقة قوية بين تخفيض الدينار وتضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية .

لقد كانت مالية المؤسسات الصناعية العمومية ايجابية بمقدار 8 ملايين دج في سنة 1993، بينما وصل التمويل المكشوف إلى مبلغ 10 ملايين في سنة 1994، وحوالي 90 مليار دج في سنة 1995 ، 113 مليار دج في سنة 1996 ليصل إلى 207.71 مليار في عام 1998 ، مما سمح بإبراز الصلة الوثيقة بين تخفيض قيمة الدينار في افريل 1994 وهدم البنية المالية للمؤسسات تدريجيا

ج- حل العديد من المؤسسات :

إن الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات والتي زادت حدة تطبيق تدابير برنامج التصحيح الهيكلي أدت إلى حل عدد كبير منها . حيث عرفت الفترة (1994-1998) حل ما يقارب 815 مؤسسة ، وقد مثلت المؤسسات العمومية المحلية تقريبا 83% من هذا الرقم ، والنسبة المتبقية كانت من نصيب المؤسسات العمومية الاقتصادية⁽⁴¹⁾.

كما نلاحظ تسجيل أن عددا كبيرا من المؤسسات المغلقة تم في القطاع الصناعي (54%) منها 86% مؤسسات اقتصادية محلية . ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن الذي استحوذ على نسبة 30% من مجموع المؤسسات المنحلة وكان من بينها 78% مؤسسات عمومية في قطاع البناء.⁽⁴²⁾

د- على مستوى الاستثمار :

بالرغم من إلغاء أساليب التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص أو بين القطاعات المحلية والاستثمارات الأجنبية⁽⁴³⁾، مع إعطاء هذا الأخير كل الضمانات الكافية والامتيازات الضريبية والجمركية كذلك حرية تحويل أرباح المستثمرين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية وفتح الأسواق المالية أمام التدفقات المالية الدولية . إلا أننا نلاحظ ضعف وتيرة الاستثمار في الجزائر خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي ، وان البيانات تؤكد عن احجام الاستثمار الخاص الأجنبي عن الدخول للجزائر لعدم توفر المناخ الملائم لذلك وعدم ثقته في الادارة الجزائرية ، حيث لم يسجل سوى بعض الاستثمارات في المجال البترولي .

هـ- الصادرات :

ما زال هيكل الصادرات الجزائرية يتسم بأحادي الجانب ، واستمرار استحواذ البترول على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية . دون ان نسجل إدراج سلع صناعية جديدة ، بالرغم من الإجراءات المتخذة التي من شأنها تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات كتخفيض قيمة الدينار بغية الوصول إلى مستواه الحقيقي السائد في السوق لزيادة الصادرات بسبب اكتسابها لقدرات تنافسية وانخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها المحلية . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل بإمكان هذا الإجراء الوصول إلى مبتغاه في المدى الطويل؟.



خاتمة :

مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين بدأت الجزائر بمساعدة البنك والصندوق الدوليين بتبني برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وعلى أساس مجموعة من الركائز قوامها ما يلي :

1- برنامج التثبيت تحت إشراف صندوق النقد الدولي يهدف إلى استقرار الأسعار بالحد من الإنفاق وزيادة الموارد المالية للدولة عن طريق الضرائب وغيرها . ومن أدوات التثبيت تقليل عجز الموازنة ورفع أسعار الفائدة للحد من الإنفاق وتشجيع الادخار ، وكذلك تعديل سعر الصرف كي يكبح جماح الواردات وتشجيع التصدير .

2- برنامج زمني بإصلاحات هيكلية مالية وعلى مستوى الاقتصاد العام تحرير الأسعار وتخفيض القيود على الاستيراد والتصدير والاستثمار وكذلك تعديل الأسعار المحلية كي تتماشى مع الأسعار العالمية .

3- تشجيع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام بغرض التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بأنشطة يكون فيها عادة أكثر كفاءة بحيث تتوفر الحكومة لمهامها الأساسية من البنية الأساسية وغيرها .

4- الاهتمام بالقطاع المالي والمصرفي لما له من أهمية بالغة في خدمة القطاعات المختلفة ، ومن ثم يهدف برامج الإصلاح الهيكلي إلى إصلاح المرافق المالية وتطوير أسواقها وإحكام رقابة البنك المركزي على المؤسسات المالية وفحص المراكز المالية لها وحقنها بما يلزم من رأس المال حتى يتيسر لها القيام بمهامها على النحو المرضي. ومما لا شك فيه ان تحرير القيود السابقة واتخاذ إجراءات التحرير تدعم الإصلاحات ، سوف يكون له آثاره الايجابية على الميزة النسبية وعلى الصادرات الصناعية متمثلة بصفة أساسية فيما يلي :

أ- تحقيق الكفاءة والعمل وفقا للمنافسة بما يقوي ويدعم الميزة النسبية القائمة واكتشاف وإضافة ميزات نسبية أخرى لبعض الصناعات الجديدة وان التحرير وما يتضمنه من إلغاء القيود القائمة سوف يتيح للمؤسسات بالعمل وفقا لقواعد المنافسة فيما بين الصناعات القائمة وبدون أدنى تحيز أو تدخل من جانب الإدارة الاقتصادية .

وهذا سوف ينعكس إيجابا على الصناعة في عدة جوانب نذكر أهمها ما يلي:

- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج ، حيث أن المنافسة تقتضي حسن استغلال عناصر الإنتاج المتاحة بما يكفل الاستخدام الأمثل لها وإلا خرجت المؤسسة من السوق .

- دفع المؤسسات الصناعية إلى إعادة هيكلة مراحلها الإنتاجية وتبني التكنولوجيات المتطورة ونبذ ما هو متقادم منها حتى تستطيع الاستمرار في السوق .

مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Jan. - Year 7th , Issue 44

- تقديم منتجات جديدة بما يكفل وجود عنصر القيادة والتنافس في السوق لاجتذاب مزيد من المستهلكين وكسب ثقتهم ، وهذا يتحقق في ظل وجود أجهزة للبحث والتطوير لاكتشاف الفرص المواتية واختيار الأنسب لها لظروفها .

- البحث الدائم عن أسواق جديدة لضمان سرعة الانتشار والتخفيف من حدة عدم الاستقرار ، وان هذا كفيلا ليس فقط بتوسيع نطاق المنافسة في السوق المحلي بين المنتجين المحليين ولكن هذا الأثر يمتد أيضا إلى السوق الخارجي .

ب- الارتباط بالسوق العالمي والتعرف على التطورات الاقتصادية بما يؤدي إلى سرعة التغيير ومحاولة استغلال الفرص المتوافرة في السوق العالمي وما يرتبط ذلك من إعادة النظر في هيكله الصناعات التي تتزايد فيه حدة المنافسة مع الدول المتقدمة ومن ثم إعادة هيكله القطاع الصناعي بما يتلاءم مع إمكانية تحقيق الميزة النسبية والمنافسة في السوق العالمي.

ج- تصحيح الآثار السلبية الناجمة عن كثافة استخدام عناصر الإنتاج التي لا تحقق من خلالها ميزات نسبية ، وذلك بالتحول إلى استخدام العناصر ذات الوفرة في السوق المحلي وبما يعكس أثره على تكاليف الإنتاج وبالتالي إيجاد أسواق جديدة للصادرات ناهيك عن استقرار التجارة الخارجية.

وهكذا فرغم التحسن في معظم المؤشرات الكلية ، والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال الفترة الأخيرة والتغيرات الجذرية في معظم القوانين المتعلقة بالإنتاج والاستثمار ، إلا أننا نلاحظ عدم تصحيح هيكل الإنتاج القومي لصالح القطاعات الأكثر حيوية منها الصناعات التحويلية وتحويلها نحو التصدير . فما زالت الشركات الجزائرية تفضل السوق المحلي على أسواق التصدير ، وبالتالي الاستمرار في ضعف القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية في الأسواق العالمية على الأقل في المدى القصير .

فبناء على تحديد الإمكانيات المتاحة للجزائر المادية والبشرية وتحديد واكتشاف وتطوير المزايا النسبية الديناميكية إضافة إلى المزايا الطبيعية سيساعد على تحديد الصناعات الأكثر ديناميكية تعمل على الاندماج بكيفية ايجابية في التقسيم الدولي الجديد للعمل من خلال تحويل المزايا النسبية الأولية إلى مزايا نسبية تنافسية .

الهوامش:

- 1- ضياء مجيد الموسوي ، الخوصصة "أراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2001، ص 51.
- 2- محمد رياض الابرش ونبيل مرزوق ، الخوصصة :آفاقها وأبعادها ، ص 162.
- 3-Ahmed Benbitour , l'expérience Algérienne de developpement 1962-1991, ISGP Edition, Alger 1995 , p13.
- 4- رشيد واضح ، المؤسسة في التشريع الجزائري ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2003، ص 1513.
- 5- Abdelhamid Brahim , L'économie Algérienne , OPU, Alger, 1991, 389-390.
- 6- Ibid. p391.
- 7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 41 بتاريخ 1980/10/04 ، ص 1513.
- 8- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، منشورات دحلب ، 1993 ، ص 45
- 9- سعيد أوكيل ، استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية الاقتصادية : تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي ، جامعة الجزائر ، 1994 ، ص 56.
- 10- إسماعيل بوخاوة وسمراء دومي ، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، العدد 06 ، جوان 2002، ص 90.
- 11- محمد حسن بهلول ، سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، 1993 ، ص 292.
- 12- حزب جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني 1986 ، الباب الثالث ، الفصل الثاني.
- 13- ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، ص 197-198.
- 14- انظر : سعيد أوكيل وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية: تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي ، مرجع سابق ، ص 25
- 15- سحنون محمد، السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر ، أطروحة دكتوراه الدولة ، جامعة قسنطينة ، 2003، ص 204.
- 16- هذا الجانب من الإصلاحات يتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية التي شرعت الجزائر في تنفيذها مع نهاية التسعينات
- 17- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 183.
- 18- Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie ;p129-130
- 19- كريم النشا شيبني وآخرون ، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق ، ص 57.
- 20- قانون 10-1990 المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في 14/40/1990، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 16 بتاريخ 1990/40/14.
- 21- نفس المرجع السابق ، ص 57.

مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Jan. - Year 7th , Issue 44

- 22-بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره ، ص 189
- 23-الأرقام أعلاه ، تم الحصول عليها من :-عبد المجيد بوزيدي ، تسعينات الاقتصاد الجزائري ، مرجع سابق ، ص 8.
- 24-Abdelmadkid Bouzidi , les années 90 de l'économie Algérienne ,ENAG/Edition , Alger p 09.
- 25-Hocine Benissad, L'ajustement Structurel , p59.
- 26-كمال رزيق وبوعورور عمار ، التصحيح الهيكلي وأثره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ،ملتقى حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف ، 2001ص 4.
- 28-Hocine Benissas, l'ajustement structurel,opcit, p60.
- 29-FMI, Programme STAND-BY , Avril 1994 , p 09.
- 30-عبد الله بلوناس ، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري ، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية يومي 29-30 أكتوبر 2001، جامعة سطيف . 06 .
- 31-Abderrahmane Mebtoul ,L'Algérie face aux défis de la mondialisation « Mondialisation et nouvelle culture économique »tom01 , OPU, Alger ,2002, p 148.
- 32-بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 202.
- 33-المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، الجزائر ، نوفمبر 1998، ص 21.
- 34-نفس المرجع السابق ، ص 21.
- 35-بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سابق ، ص 198.
- 36-عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري ، مرجع سابق، ص 38.
- 37-نفس المرجع السابق ، ص 37.
- 38-نفس المرجع السابق ، ص 41.
- 39-هذه الدراسة التقييمية ، قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول آثار التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري.
- 40-ONS,l'activité industrielle 1989-2000,commentions statistiques N°100,2001,p28
- 41-CNES, rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du PAS,2^{ème} session , novembre 1998,p 55.
- 42-Ibid.p 55.
- 43- علما أن برنامج التعديل الهيكلي يعتبر هذا النوع من الاستثمار المحور الأساسي للنمو الاقتصادي.